أداء ضعيف لبورصة الكويت الأسبوع الماضي وسط ضغوط ومضاربات

«بيان للاستثمار»: مستوى سيولة السوق يشهد أكبر تراجع منذ 14 عاماً

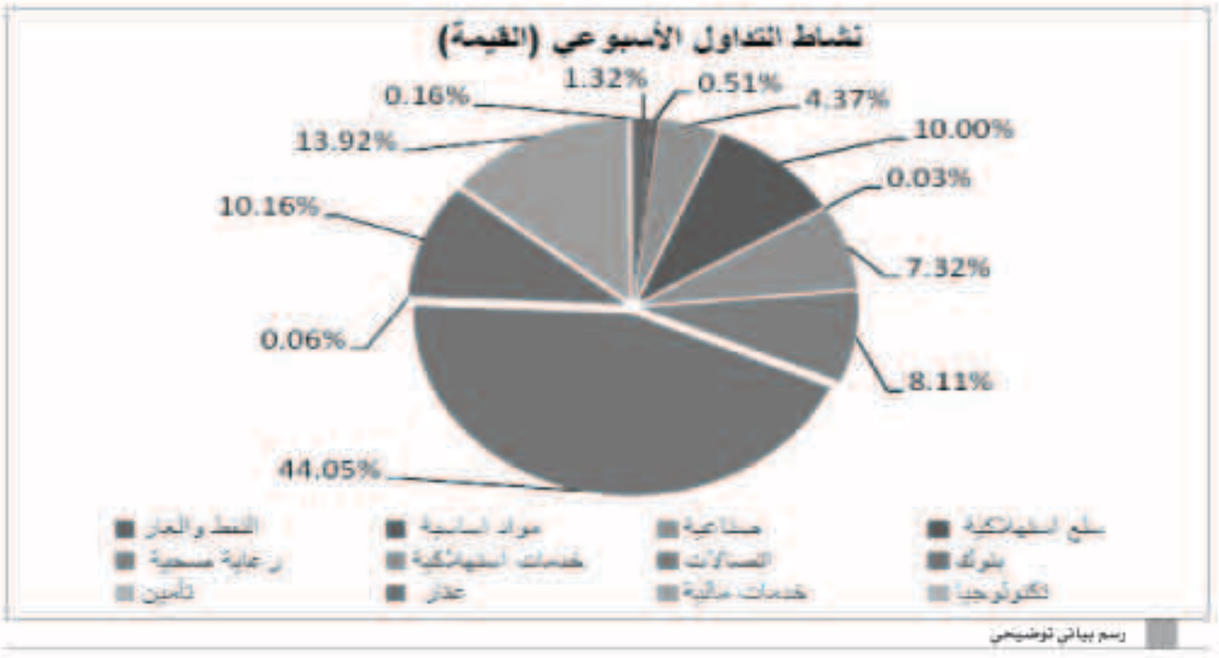

رسم بياني توضيحي

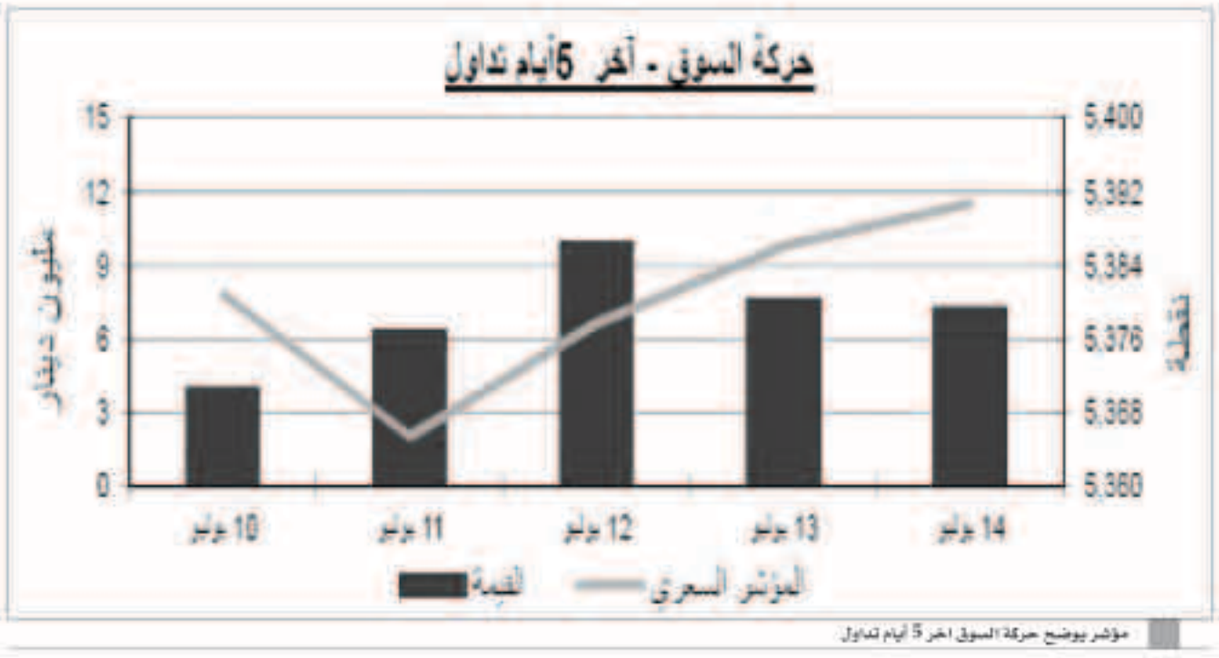

مؤشر يوضح حركة السوق اخر 5 أيام تداول

قطاع النفط والغاز يتصدر القطاعات الخاسرة خلال الأسبوع الفائت

«التكنولوجيا» جاء في مقدمة القطاعات الرابحة حيث أقفل مؤشره عند 992.75 نقطة

قالت شركة «بيان للاستثمار» إن سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) شهد خلال تداولات الأسبوع الماضي أداء ضعيفا دفع جميع مؤشراته إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء باستثناء المؤشر السعري الذي سجل ارتفاعا طفيفا مع نهاية الأسبوع.

هذا وشهد السوق هذا الأداء في ظل حضور حالة عامة من الترقب والحذر في التعاملات من قبل العديد من المستثمرين انتظارا لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام المالي الجاري، وذلك بهدف تحديد أولوياتهم الاستثمارية في الفترة القادمة، ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن هذه النتائج خلال الأيام القليلة القادمة.

والجدير بالذكر أن الأسبوع الماضي قد شهد تراجع مستوى سيولة السوق في إحدى الجلسات اليومية إلى 4.1 مليون دينار كويتي، وهو يعتبر أدنى مستوى لها منذ أكثر من ما يقرب من 14 سنة وتحديدا منذ جلسة يوم 16 سبتمبر 2002، وقد ربط الكثيرون هذا الأمر بإجازة عيد الفطر المبارك وبموسم سفر المواطنين الصيفي، إلا اننا نرى أن هذا التدني الواضح لمستويات السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية يؤكد ما رمينا إليه عدة مرات في تقاريرنا السابقة، وهو أن السوق بات طاردا لرؤوس الأموال نظرا لشبه انعدام الفرص الاستثمارية فيه، والتراجعات المتكررة التي تشهدها أسعار الأسهم المدرجة، إضافة إلى تدني الربحية بشكل عام، مما كبد الكثير من المستثمرين خسائر طائلة، الأمر الذي دفع بهم إلى نقل استثماراتهم إلى أسواق أخرى سواء كانت إقليمية أو دولية تتمتع بمستوى أعلى من ناحية الاستقرار والفرص الاستثمارية ذات الجدوى، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية الجيدة التي تعمل فيها هذه الأسواق، وذلك على عكس السوق الكويتي الذي يعاني من تراجع النشاط فيه نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية التي يعمل فيها والاقتصاد المحلي بشكل عام.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، فقد شهدت مؤشراته الثلاثة تباينا لجهة إغلاقاتها الإسبوعية وذلك للأسبوع الثاني على التوالي، حيث تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 نتيجة تزايد الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية والنقيلة، فيما تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاع أسبوعي بسيط في ظل نشاط عمليات المضاربة السعرية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، وذلك وسط نمو المتوسط اليومي لنشاط التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع قبل السابق.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهد السوق في الجلسة الأولى بعد عطلة عيد الفطر المبارك أداءً سلبياً دفع مؤشراته الثلاثة إلى تسجيل التراجع بنهاية الجلسة، حيث وقع السوق تحت تأثير عمليات البيع التي تركزت على الأسهم التي من المتوقع أن تشهد تراجعا في نتائجها المالية لفترة النصف الأول من العام الجاري، إضافة إلى تركز عمليات الشراء على عدد محدود من الأسهم القيادية التي من المتوقع أن تحقق نتائج جيدة، إلا أن المحصلة النهائية لجلسة بداية الأسبوع كانت سلبية، وأنهت مؤشرات السوق الثلاثة تعاملات هذه الجلسة في المنطقة الحمراء. هذا وقد استمر السوق في جلسة التداول الثانية من الأسبوع المنقضي على نفس النهج الذي استهل به تعاملات الأسبوع، إذ تراجعت جميع مؤشراته في ظل استمرار الضغوط البيعية في السيطرة على مجريات التداول، وذلك وسط ارتفاع واضح في نشاط التداول.

أما في جلستي الثلاثاء والأربعاء، فقد شهد السوق تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاع بسيط في الجلستين وسط عودة الزخم الشرائي على المجاميع الاستثمارية، إضافة إلى المضاربات السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، في حين واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تراجعهما وسط استمرار نشاط الضغوط البيعية المتركزة على الأسهم القيادية والنقيلة. هذا وقد شهد السوق في الجلسة الأخيرة من الأسبوع الماضي ارتفاع مؤشراته الثلاثة بشكل بسيط في ظل عمليات شراء انتقائية شملت بعض الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وذلك وسط تراجع طفيف لقيمة التداول.

ومع نهاية الأسبوع الماضي وصلت القيمة الرأسمالية للسوق إلى 22.77 مليار د.ك، بتراجع نسبته 0.56% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 22.90 مليار د.ك.، أما على الصعيد السنوي، فقد تراجعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق بنسبة بلغت 9.88% عن قيمتها في نهاية عام 2015، حيث بلغت وقتها 25.27 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5,390.70 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.02% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً نسبته 0.61% بعد أن أغلق عند مستوى 348.97 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 797.63 نقطة، بخسارة نسبتها 0.98% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 20.49% ليصل إلى 7.10 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 17.04%، ليبلغ 61.64 مليون سهم تقريباً.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 4%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.57%. ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 11.42%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الستة الباقية. هذا وتصدر قطاع النفط والغاز القطاعات الخاسرة خلال الأسبوع الماضي، حيث انخفض مؤشره بنسبة 2.27% منهياً تداولات الأسبوع عند 774.79 نقطة، تبعه قطاع الاتصالات الذي أقفل مؤشره عند 604.08 نقطة منخفضاً بنسبة 1.52%، وحل ثالثاً قطاع التأمين الذي نقص مؤشره بنسبة 0.98% مقفلاً عند 1,017.62 نقطة. أما أقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية والذي أغلق مؤشره عند 997.02 نقطة بتراجع نسبته 0.05%.

من ناحية أخرى، جاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات الرابحة، حيث أقفل مؤشره عند 992.75 نقطة مرتفعاً بنسبة 4.30%، تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.12% بعد أن أغلق عند 1,013.42 نقطة، ثم جاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 969.61 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.48%. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الصناعية، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1,063.42 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.02%.

تداولات القطاعات

شكل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 96.12 مليون سهم تقريباً شكلت 31.19% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 49.59 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 16.09% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.86% بعد أن وصل إلى 48.87 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شكل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 44.05% بقيمة إجمالية بلغت 15.63 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 13.92% وبقيمة إجمالية بلغت 4.94 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 3.61 مليون د.ك. شكلت حوالي 10.16% من إجمالي تداولات السوق.

«المناقصات»: ترسية 54 مناقصة بـ 753.5 مليون دينار بالربع الثاني من 2016

جانب من اجتماع سابق للجنة المناقصات المركزية

قالت لجنة المناقصات المركزية الكويتية أن عدد المناقصات التي تمت ترسيتها في الربع الثاني من عام 2016 بلغ 54 مناقصة بقيمة إجمالية بلغت نحو 753.5 مليون دينار كويتي تتعلق بمشاريع الجهات الحكومية والقطاع النفطي (الدولار يساوي 0.302 دينار).

وأوضح نائب رئيس اللجنة فيصل المزين في بيان صحافي أن القيمة التقديرية للمناقصات بلغت نحو مليار دينار مبينا أن الوفر الإجمالي للمناقصات التي تم ترسيتها مقارنة بالقيمة التقديرية بلغ نحو 247.2 مليون دينار كويتي.

وأضاف المزين أن اللجنة عقدت 25 اجتماعا خلال الربع الثاني من العام الحالي لبحث الموضوعات الخاصة بإجراءات الطرح وتقديم الطلبات وفتح المظاريف والترسيات وغيرها من الخدمات المتعلقة بالمناقصات العامة موضحا أن عدد طلبات طرح مناقصة بلغ 162 طلبا.

وذكر أن قيمة الترسيات لمشاريع القطاع النفطي والبترولي خلال الفترة المذكورة بلغت نحو 65.4 مليون دينار لتسع مناقصات في حين بلغت قيم الترسيات لمشاريع الجهات والهيئات الحكومية حوالي 1.688 مليون دينار لـ 45 مناقصة.

وقال ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية احتلت المرتبة الأولى في قطاع الوزارات والهيئات الحكومية من حيث قيم المناقصات التي تمت ترسيتها بنحو 288 مليون دينار لمناقصة واحدة وجاءت وزارة الأشغال العامة ثانيا بحوالي 241.9 مليون دينار لاربع مناقصات ثم الديوان الأميري بنحو 49.3 مليون دينار لمناقصة واحدة.

وعن القطاع النفطي بين أن شركة نفط الكويت احتلت المرتبة الاولى من حيث قيم المناقصات التي تمت ترسيتها بقيمة إجمالية بلغت نحو 64.3 مليون دينار لخمس مناقصات وجاءت مؤسسة البترول الكويتية ثانيا بمليون دينار لاربع مناقصات.

وعلى مستوى تصنيفات المشاريع للجهات الحكومية والنفطية لفت إلى أن الأعمال والمشاريع الإنشائية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 84.3 في المئة من إجمالي قيم الترسيات لـ12 مشروعا تلتها المشاريع النفطية بنسبة 6.7 في المئة من إجمالي قيم الترسيات لخمسة مشاريع وحلت في المرتبة الثالثة مشاريع الصيانة والترميم بـ 1.3 في المئة من الإجمالي لـ12 مشروعا.

قفزة بأسعار النفط والذهب بعد الانقلاب العسكري في تركيا

سعر الذهب يرتفع بعد محاولة الانقلاب بتركيا

أظهرت أسعار السلع صعودًا مفاجئًا وملحوظًا بعد الساعة الأولى من أحداث الإنقلاب في تركيا.

ليقفز خام برنت في تعاملاته الفورية في أقل من 45 دقيقة من سعر 47.63 دولارًا للبرميل إلى 48.89 دولارًا ولامس مستوى 47.92 نقطة قبل 8 دقائق، لتصل ارباحه إلى 25 سنتًا في البرميل.

و ارتفع خام غرب تكساس في تعاملاته الفورية إلى 46.28 دولارًا للبرميل مقارنة بـ 45.98 دولارًا للبرميل في 45 دقيقة مضت ربح فيها 30 سنتًا للبرميل.

وسجل بريق الذهب بربح يفوق الـ 10.71 دولارًا للأوقية، في دقائق ليصل الآن إلى 1337.62 دولارًا للأوقية، مقابل 1326.91 دولارًا للأوقية قبل 45 دقيقة.

وكان الذهب ارتفع في التعاملات الآسيوية الجمعة بعد الخسائر التي سجلها في جلسة الخميس الماضي.

الليرة التركية بأدنى مستوى في 7 أسابيع أمام الدولار

شهدت الليرة التركية تراجعًا ملحوظًا أمام الدولار جراء أحداث الانقلاب العسكري في تركيا.

وبلغت سعر الدولار 3.02 ليرة تركية، بارتفاع 4.78% في ساعات معدودة، مقارنة بسعره أمس الأول عند 2.87 ليرة.

لتصل الليرة بذلك للأدنى مستوياتها أمام الدولار في فترة تقترب من الـ7 أسابيع فلم تتراجع إلى ذلك المستوى منذ 23 مايو الماضي.

«الكويتية» توقف رحلاتها الجوية إلى إسطنبول حتى إشعار آخر

أوقفت شركة الخطوط الجوية الكويتية جميع رحلاتها الجوية الى اسطنبول حتى إشعار آخر.

وأضافت الشركة في بيانها، أن القرار جاء نظراً للتطورات السياسية بتركيا والتي ادت إلى إيقاف جميع الرحلات من وإلى مطار أتاتورك الدولي في إسطنبول.

وقال «الجيش» في بيان نقلته وكالة رويترز، في وقت سابق، إنه تولى السلطة في البلاد، وأطاح بالرئيس رجب طيب إردوغان.

وقالت سي ان ان، انه لايزال يسمع دوي إطلاق نار متفرقة في مناطق مختلفة في مدن تركية مع انتشار لقوات الأمن والجيش، وسط حالة من الفوضى لا يعرف فيها لمن السيطرة.

وقال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في مؤتمر صحفي نقلته قناة اسطنبول التركية إن الانقلاب تمت السيطرة عليه، إلا انه أشار إلى أن الانقلابيون لازالوا يحتجزون سكرتيره الخاص، وأن العمليات مستمر لتصفية الانقلاب.